



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«النفط الكويتي» بـ45,9 دولاراً

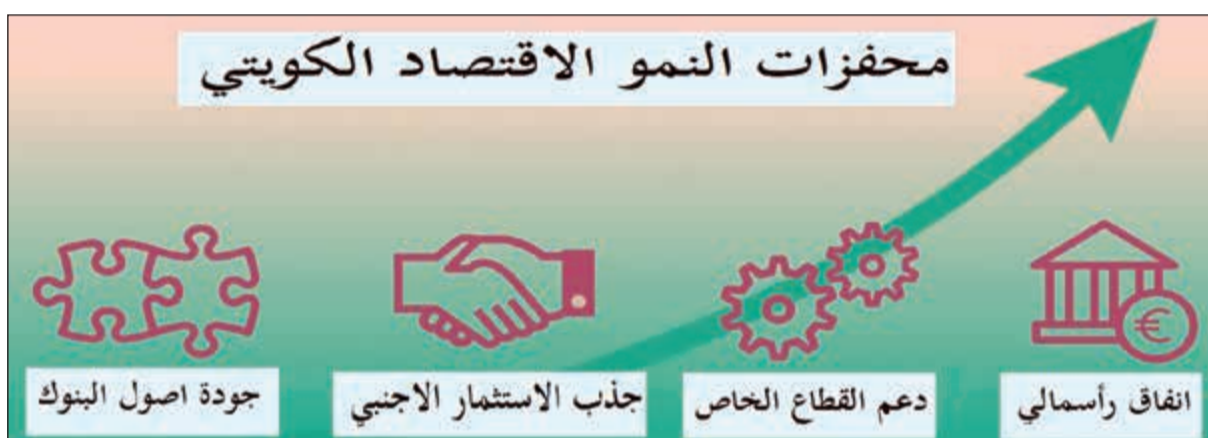
ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 99 سنتاً ليبلغ مستوى 45,90 دولاراً، وفقاً للسعر الملن أمس من مؤسسة البترول الكويتية، وفي الأسواق العالمية، ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس مع تواصل التفاؤل الذي ساد السوق إزاء تحركات أعضاء «أوبك» للحد من تخمة المعروض العالمي، إلى جانب صدور بيانات غير رسمية أظهرت انخفاضاً كبيراً في مخزونات الخام لدى الولايات المتحدة، وارتفعت أسعار العقود الآجلة لخام «برنت» القياسي تسليم سبتمبر 0,70% إلى 50,55 دولاراً للبرميل، فيما ارتفع خام «نايمكس» الأميركي بنسبة 0,90% إلى 48,33 دولاراً للبرميل.

في دراسة تعرض العوامل الإيجابية والسلبية للاقتصادات الخليجية حتى 2019

إيجابيات الاقتصاد الكويتي كافية لنمو البورصة بالمدى المتوسط

4 - تباطؤ نمو سوق الائتمان والضغوطات على السيولة المتوافرة لدى البنوك الخليجية.
5 - سيطرة المستثمرين الأفراد والمضاربين على جزء كبير من تداولات الأسواق الخليجية وضعف دور استثمار المؤسسات وغياب صانع السوق لهيئة الأسواق ودعم الأسعار وتنشيط السيولة.
6 - انخفاض أرباح الشركات الخليجية المدرجة خلال عام 2016 بنسبة 7% لتسجل 62 مليار دولاراً بسبب التحديات الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط وتباطؤ تنفيذ المشاريع.
7 - احتمال رفع أسعار الفائدة خلال النصف الثاني من 2017 من قبل الفيدرالي الأميركي والبنوك المركزية الخليجية.
8 - تباطؤ النمو في القطاع العقاري (الكويت والسعودية) وانخفاض السيولة وانخفاض في الأسعار والإيجارات.
9 - بوادر أزمة عالمية جديدة بعدما حذر صندوق النقد من ارتفاع نسبة الدين العالمي للقطاع غير المالي من الناتج المحلي العالمي لـ 225% بقيمة 152 تريليون دولار.
10 - فرض ضرائب جديدة منها تطبيق ضريبة القيمة المضافة وضريبة على أرباح الشركات.
11 - الخلافات السياسية المستجدة بين دولة قطر من جهة وبعض الدول العربية من جهة أخرى.
12 - ضعف أسعار النفط وهبوطها مؤخراً تحت مستوى 50 دولاراً للبرميل.
13 - توقعات بتأثر أرباح الشركات عن عام 2017 سلباً بالازمة السياسية في الخليج.

على معدلات سيولة مرتفعة وجودة أصول عالية وقدرة على توليد الإيرادات والأرباح.
11 - تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط بنحو 1,8 مليون برميل يومياً حتى مارس 2018 سوف يساهم في تثبيت أسعار النفط ودعمها.
12 - طرح ناجح للسندات السعودية والكويتية في أسواق الائتمان العالمية تعتبر نقطة إيجابية في إطار خطة تمويل العجز المالي في الميزانيات العامة وتخفيف الاعتماد على إيرادات النفط.
13 - حافظ نشاط المشاريع في الكويت على قوته نتيجة تحسن أسعار النفط والالتزام الحكومة بالحفاظ على مستوى الإنفاق الرأسمالي وتنفيذ خطة التنمية.
14 - تحسن النظرة المستقبلية لوكالات التصنيف الائتماني العالمية لاقتصادات السعودية والامارات والكويت لتماسك النفط وتحسن الميزانيات العامة وتسريع اجتهاد الإصلاحات.



على الاحتكار وتعزيز التبادل التجاري.
9 - تداول أسواق الأسهم الخليجية عند تقييمات مناسبة وجاذبة للاستثمار بالمقارنة مع الأسواق الناشئة والمتقدمة وتحسن أرباح الشركات في الربع الأول من عام 2017.
10 - معظم البنوك الخليجية قادرة على استيعاب المزيد من الصدمات السلبية والمحافظة

تلك الإصلاحات
7 - الرؤى الاقتصادية المستقبلية التي تخفف الاعتماد على النفط وبرزها رؤية السعودية 2030 وكذلك رؤية كويت جديدة 2035.
8 - الترخيص للشركات العالمية بملكية أجنبية بالكامل في المملكة العربية السعودية يساهم في حرية السوق وزيادة التنافسية والقضاء

سابقاً وبناء احتياطات مالية تتخطى الـ 2 تريليون دولار والاستمرار في الانفاق على مشاريع التنمية الاقتصادية في المدى المتوسط.
6 - الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية لخفض الانفاق الحكومية وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي وتمثل السعودية نموذجاً واضحاً للدول الخليجية في

الخليج على الرغم من انخفاض أسعار النفط عن مستوياتها التاريخية القياسية.
4 - تعافى الاقتصاد العالمي خلال 2017 وتوقعات بتسجيل نمو نسبته 3,5% بالمقارنة مع 3,1% لعام 2016 وترتفع نسبة النمو بعدها إلى 3,6% في عام 2018 و3,8% في عام 2022.
5 - قاعدة مالية قوية نتيجة استفادتها من ارتفاع البترول

البريكست

المحلل المالي

وانخفاض النفط أبرز المهددات للبورصات حتى نهاية 2018

7% تراجع بأرباح الشركات المدرجة في 2016

إلى 62 مليار دولار

أرباح الشركات السنوية في 2017 ستأثر سلباً بظروف غير

تشغيلية

تتداخل العوامل المحددات التي تتحكم في البيئة التشغيلية لجميع الاستثمارات وخاصة الاستثمارات بالأسواق المالية ليكون قرار بدء استثمار أو التوسع فيه صعباً للغاية في ظل ذلك التشايب، ولكن يبقى الوضع الاقتصادي الكلي للدول هو المحدد الرئيسي لنمو الأسواق ونجاح الاستثمارات، ولهذا تعرض دراسة خاصة لـ «الأنباء» العوامل التي يجب على المستثمر متابعتها للتعرف على ما إذا كانت الأمور تسير للأفضل، ومن ثم عليه زيادة استثماراته أو العكس، ومنها ما هو إيجابي يترقب حدوثه واستثماريته وتمسك الحكومات به، وكذلك ما هو سلبي عليه أن يتابع تطوراتها وآثاره السلبية على استثماراته المباشرة وغير المباشرة ومن ثم يصبح قادراً على أن يقود سفينة استثماراته بشكل أفضل وسط أمواج دافعة وأخرى مخطئة.

العوامل الإيجابية

1 - نسب نمو مقبولة خليجياً على الرغم من انخفاض النفط وأثره على الإنفاق الرأسمالي إضافة لتوقع تحسن النمو بالقطاع غير النفطي إلى 3% في عام 2017 من 1,9% لعام 2016.
2 - توقعات بتحسين النمو الاقتصادي الخليجي في 2018 إلى 2,5% من 0,9% لعام 2017. وكذلك التوقعات بارتفاع النمو في السعودية خلال عام 2017 إلى 2% من 1,2% لعام 2016
3 - طرح ميزانيات قوية وبادئاً كبير لدى معظم دول

انتقدت الثغرات التشريعية والرقابية والتخبط في البيانات المنشورة

«الجمعية الاقتصادية» تطالب بتقنين اللجوء للاحتياطي العام

كما أبدوا استعدادهم لتوضيح أي لبس يتعلق بالمالية العامة للدولة.
● أن المبالغ المالية المسحوبة من الاحتياطي العام خلال 3 سنوات البالغة 28,57 مليار دينار لا تمثل العجز المالي للدولة في الفترة الماضية وهو ما لم يتم توضيحه في السابق بل هي موزعة على عدة بنود من ضمنها العجز المالي للدولة.
● بناء على ما تم استدراكه توصي الجمعية بما يأتي:
● مناقشة السلطات التنفيذية والتشريعية بتقنين اللجوء للاحتياطي العام بقدر الامكان في ظل الظروف الحالية وعموض مستقبل أسعار النفط.
● مطالبة وسائل الاعلام بمراجعة الجهات المعنية وتوضيح المفاهيم والأرقام المالية المتعلقة بالحالة المالية للدولة.
● ترسيخ مبدأ الشفافية والتواصل مع المجتمع المدني من كافة جهات الدولة.

أوضح بيان الجمعية انه بعد الاطلاع والمناقشة مع المسؤولين تم استنتاج عدة حقائق منها:
● تأكيد ما ورد في البيان السابق بأن هناك سحباً من الاحتياطي العام خارج ميزانية الدولة إلا أنها تتم بغطاء تشريعي ورقابي.
● إجابة الوزير كانت على قدر ما يطلبه السيد العضو في سؤاله البرلماني وهو اجمالي السحوبات من الاحتياطي العام وأنها لا تمثل بأي حال العجز التراكمي للثلاث سنوات المذكورة.
● شكوك المجتمع المدني حول السحب من الاحتياطي ناجم عن عدم توضيح للمصطلحات والاحصائيات من الجهات المعنية وهو ما نكر في وسائل الاعلام بشكل غير واضح.
● تعامل وزارة المالية ممثلة بالوزير والقيادات تمت بشفافية مع المجتمع المدني في توضيح كافة النقاط وهو ما تمت به مطالبة الحكومة بشكل عام

أكدت الجمعية الاقتصادية ضرورة تقنين اللجوء للاحتياطي العام وتعديل التشريعات، مناقشة السلطين التشريعية والتنفيذية سرعة التعاون لإصدار تشريعات جديدة تحدد ذلك الاطار في ظل ما اثير حول قضية سحب 28,5 مليار دينار من الاحتياطي العام للدولة على مدار السنوات الثلاث الماضية.

أثنت الجمعية في بيان صحفي صادر أمس على سرعة تفاعل وزارة المالية مع بيانها المنشور بتاريخ 23 يوليو 2017 والخاص بالمبالغ المسحوبة من الاحتياطي العام للدولة حيث عقد اجتماع مع ممثلي الجمعية الاقتصادية الكويتية يطلب من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح لمناقشة هذه المبالغ واستيضاحها بحضور العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار ووكيل وزارة المالية والوكلاء المساعدين المختصين.

أخبار السوق

7,9 ملايين دينار أرباح «تمدين أ»

وأوضحت الشركة في بيان للبورصة أمس، أن تراجع أرباحها بسبب انخفاض الأرباح الناتجة عن الاستثمارات المتاحة للبيع خلال الفترة الحالية.

حققت شركة التمدين الاستثمارية «تمدين أ» أرباحاً تقدر بـ 7,9 ملايين دينار بنهاية النصف الأول من العام الحالي مقارنة مع 8,9 ملايين دينار بذات الفترة من العام الماضي.

7% نمو في أرباح «نايسكو»

وأوضحت الشركة في بيان للبورصة أمس، أنها أرباحها بلغت 4 ملايين دينار ارتفاعاً من 3,7 ملايين دينار، وأفادت بأن سبب ارتفاع الأرباح هو زيادة المبيعات من عقود جديدة.

أظهرت النتائج المالية للنصف الأول من العام الحالي للشركة الوطنية للخدمات البترولية، تحقيق نمو بنسبة 7% وذلك مقارنة مع ذات الفترة من 2016.

«إنوفست» تفوز بعقد بقيمة 3,5 ملايين دينار

المرتبطة بها بقيمة قدرها 4,4 ملايين دينار بحريني ما يعادل 3,5 ملايين دينار كويتي. وقالت الشركة، في البيان، إن المشروع سيدعم بصورة إيجابية إيراداتها، والتي سيتم احتسابها وفقاً لنسبة الإنجاز خلال فترة الإنشاء الممتدة من 9 إلى 12 شهراً.

قالت شركة إنوفست إن وزارة الإسكان البحرينية قامت بترسية مناقصة المرحلة الأخيرة من مشروع تطوير مدينة الأمير تشارلز على شركة تامكون للمقاولات المملوكة لها بالكامل. وأوضحت الشركة، في بيان للبورصة، أن المرحلة الأخيرة من المشروع تتضمن إنشاء 51 قبلاً عن أعمال البنية التحتية

الحوسني يعزز حصته في «أسمنت الخليج» بـ 318 ألف دينار

المحدودة) ما نسبته 0,5% من أسهم أسمنت الخليج بقيمة 318 ألف دينار. وأصبحت نسبة الشركة 14,05% ارتفاعاً من 13,54% وهي عبارة عن ملكية مباشرة وغير مباشرة.

أظهرت إفصاحات البورصة أمس، تغيراً في ملكيات كبار الملاك على أسهم شركة واحدة وهي أسمنت الخليج، حيث اشترى سالم عبدالله سالم الحوسني ومجموعته (شركة السالم

إلغاء تسجيل «آسيا كابيتال» بجزر الكايان والبورصة الأميركية

الأم، آسيا كابيتال للاستثمار، وستؤدي إعادة الهيكلة إلى عمليات أكثر فاعلية من الناحية الاقتصادية ولن يكون لها أي تأثير على حقوق فئة الأسهم المتبقية. وأفادت الشركة في نفس البيان، أنه تم إلغاء تسجيل شركة آسيا إنفستمنتس هونغ كونغ المحدودة، التابعة للشركة أيضاً، والمسجلة سابقاً لدى لجنة الأوراق المالية والبورصة الأميركية «إس إي سي»، وذلك طوعاً اعتباراً من 18 يوليو الجاري.

قالت شركة آسيا كابيتال للاستثمار، إنه تم إلغاء تسجيل الشركة التابعة آسيا للتمويل التجاري الإسلامي المحدودة والتي كانت مسجلة سابقاً لدى سلطة النقد بجزر الكايان، وذلك طوعاً بتاريخ 28 يونيو 2017. وأوضحت الشركة في بيان للبورصة، أن شركة آسيا للتمويل التجاري الإسلامي سوف تستمر كشركة قابضة عادية بدلاً من صندوق، وسيتم توحيدها مع الشركة

4,8 مليارات دينار قيمة سندات تنظيم السيولة منذ بداية 2017



ويقابل هذه الإصدارات سندات و«تورق مقابل» يستحق إجلاها خلال الفترة نفسها بقيمة 4,4 مليارات دينار في صورة 22 إصداراً أيضاً، وبمتوسط 203 ملايين دينار للإصدار الواحد، ومتوسط عائد 1,19%، وتتوزع إصدارات السندات و«التورق المقابل» منذ بداية 2017، على سندات لأجل 3 أشهر بقيمة 2,8 مليار دينار في صورة 14 إصدارات،

وبمتوسط 203 ملايين دينار للإصدار الواحد، وبمتوسط عائد 1,46%، وتقابلها سندات بقيمة 3 مليارات دينار في صورة 15 إصداراً، فيما تستحوذ الإصدارات لأجل 6 أشهر على 8 إصدارات بقيمة ملياري دينار بمتوسط 248 مليون دينار للإصدار الواحد، وبمتوسط عائد 1,56%، وتقابلها سندات مستحقة لأجل 6 أشهر بقيمة

الإصدار يتزامن مع استحقاق بقيمة 200 مليون دينار..

بعائد 1,5%

مصطفى صالح

أصدر بنك الكويت المركزي سندات و«تورق مقابل» بقيمة 200 مليون دينار لأجل 3 أشهر، بعائد 1,75%، وشهد الإصدار تغطية اقتربت من 5 مرات حجم الإصدار، ويستحق سداد السندات في 24 أكتوبر المقبل. ويتزامن هذا الإصدار مع استحقاق لسندات و«تورق مقابل» أصدرها البنك في 25 أبريل 2017، لأجل 3 أشهر بقيمة 200 مليون دينار، وتستحق في 25 الجاري بعائد 1,5%، وقد يكون الإصدار الجديد لسداد هذا الاستحقاق. ومنذ بداية العام الحالي، أصدر «المركزي» سندات و«تورق مقابل» بقيمة 4,8 مليارات دينار، في صورة 22 إصداراً وبمتوسط 220 مليون دينار للإصدار الواحد، ومتوسط تغطية 4 مرات للإصدار الواحد، ومتوسط عائد 1,50%.